محاضرات مقياس حكامة ومواطنة

المحاضرة الأولى: مفاهيم ومصطلحات والأهداف

أولا/الحكامة:

1/مفهوم الحكامة:

***الحكامة:** مصطلح قديم، تطور مفهومه مع جملة السياقات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية على مستوى الاقتصاد والتنمية والسياسة، وأضحى تداوله في العالم يعني الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة. استعماله أول مرة من طرفّ أغلب المنظمات الدولية، وتم استعماله أول مرة من طرف البنك الدولي عام1998.

وبتعريف آخر هي الحكم الذي تقوم به القيادات السياسية المنتخبة بكفاءة لتحسين أوضاع المواطنين. من خلال أسلوب ممارسة السلطة في إدارة شؤون المجتمع وموارده وأهم مورد هنا: الإنسان من أجل التنمية الشاملة.

تقوم الحكامة على آليات معروفة ومحددة للمؤسسات الدور الفاعل في تحقيقها: مؤسسات الدولة، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني أي مؤسسات صناع القرار

الحكامة مصطلح يرتبط مفهومه وإجراءاته بالتنمية الإنسانية في جوانبها الأساسية: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، التربوية، العلمية ...إلخ.

2/شروط الحكامة:

تعتبر الحكامة الجيدة من الأساليب الحديثة التي تساعد على معرفة الأسلوب والكيفية التي تُمارس فيها السلطة في البلد وهذه الآلية تُمكن من ضبط العمل العام عن طرق آليات ووسائل تضعها وتسير عليها الدولة من خلال مؤسسات دستورية تمتلك صفة القرار لكي تمارس دورها وتحقق أهدافها المنشودة فيما يتعلق بالشأن المحلي ويمكن القول أن الحكامة الجيدة هي عبارة عن آلية أساسها التشارك والشفافية لكي يكون بالإمكان اتخاذ القرارات التي تخص الشؤون المحلية، ولا بد من القول أن الحكامة الجيدة من أهم الوسائل التي تشكل المدخل الرئيسي لتخليص الحياة العامة من كافة الأساليب والممارسات والظواهر السلبية الموجودة في المجتمع مثل الفساد والرشوة وهدر المال العام والغش عند تنفيذ المشاريع وتبييض الأموال والتهرب من دفع الضرائب والتلاعب في الصفقات وكل ممارسة يمكن أن تُعرقل عملية التنمية ومن الأمور الأخرى التي تساعد الحكامة الجيدة وتعمل على التخلص منها هو الممارسات التي تؤدي

إلى عرقلة الاستثمارات وإقصاء الكفاءات وتعطيل الإنجازات وعدم إجراء المساءلة وكل الممارسات السلبية التي تجري في قطاعات العمل..

ثانيا/المواطنة:

1/مفهوم المواطنة:

***المواطنة:** مصطلح قديم أيضا يعود إلى عصور قديمة منها: اليونان، الرومان، وتطور مفهومه مع الأحداث التاريخية التي شهدها العالم إعلان استقلال الواليات المتحدة عام 1768م والمبادئ التي أثبتت بها الثورة الفرنسية عام1798م.

وبتعريف آخر ه المواطنة هي علاقة الفرد بالوطن الذي ينتسب إليه، والتي تفرض حقوقًا دستورية وواجبات منصوصًا عليها بهدف تحقيق مقاصد مشتركة ومتبادلة، والمواطنة الإيجابية لا تقتصر على مجرد دراية المواطن بحقوقه وواجباته فقط، ولكن أيضًا على حرصه على ممارستها من خلال شخصية مستقلة قادرة على حسم الأمور لصالح هذا الوطن، ويؤدى التطبيق المجتمعي لمفهوم المواطنة في كافة المؤسسات إلى تنمية مجموعة من القيم والمبادئ والممارسات التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد، والتي تنعكس في سلوكه تجاه أقرانه وتجاه مؤسسات الدولة وكذلك تجاه وطنه.

تعددت الرؤية حول مفهوم المواطنة فمنهم من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، ومنهم من رأى أنها خلق المواطن الصالح، وآخرون قالوا إن المواطنة هي رديف للديمقراطية، و ما لا يختلف عليه اثنان أن المواطنة هي جملة من القيم المعيارية تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه وانتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية في وطنه.

واختصارا، فالمواطنة إطار يستوعب الجميع، فهو يحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة، والمواطنة هي المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الصبغات الدينية أو المذهبية أو القبلية أو العرقية أو الجنسية، فكل مواطن له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات، والمواطنة الحقيقية لا تتجاهل حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الوطن ولا تحدث تغييرًا في نسب مكوناتها، ولا تمارس تزييفًا للواقع.

2/مقومات المواطنة:

هناك مجموعة من المقوِّمات الأساسيّة والمشتركة للمواطنة بين بلدٍ وآخر، منها:

*أولا: المساواة وتكافؤ الفرص، حيث يجب التساوي بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، وإتاحة جميع الفرص أمامهم باختلاف عقائدهم الدينية، ومعتقداتهم الفكريّة، وانتماءاتهم السياسيّة، حيث يُمكن تحقيق ذلك بوجود ضماناتٍ قانونيةٍ وقضاءٍ عادلٍ ونزيه يُنصف كلّ من تتعرّض حقوقه للانتهاك.

*ثانيا: المشاركة في الحياة العامة، حيث ينبغي فتح المجال للمواطنين للمشاركة في جميع المجالات السياسيّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة، بدءاً من حقّ الطفل في التربية والتعليم، مروراً بحرية الأشخاص الفكريّة، وحقّهم بالاستفادة من الخدمات العامّة، ومشاركتهم بالأنشطة الثقافية المختلفة، وانتهاءً بحقّهم في الانخراط بحريةٍ في الأحزاب السّياسيّة، وتولّي المناصب العليا، والمشاركة في صنع القرار.

*ثالثا: حق المواطنة، فهو لا يتحقق بالقوانين وحدها، لكن لابد أن ترتكز الممارسات أيضاً على المساواة الكاملة بين جميع المصريين وعلى حكم القانون المطلق بينهم فحق المواطنة هو الرابط بين الدولة والمجتمع وغياب حق المواطنة يجعل من الدولة سلطة فوقية معزولة عن مجتمعها.

3/أهمية المواطنة:

*تعدّ المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات.

*تتطلب متانة النسيج الوطني التسليم بمفهوم المواطنة، مفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته، فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة.

*تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم ومساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه.

*تعترف بالتنوع والتعدد العقدي والعرقي واللغوي والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي والاتجاه الأيديولوجي.

4/العلاقة بين الحكامة والمواطنة:

عالقة تكامل، وهو مركب لغوي واصطلاحي، لا يمكن تناول الحكامة بالدرس والتوضيح والتحليل دون ربطها بالمواطنة، خاصة وأن المقياس قد جمعهما بقصد من أجل الوقوف على طبيعة الصلة بينهما، والمتمثلة في المعادلة القائلة " تتحقق المواطنة عندما ينجح المواطن في ممارستها بحكامة عالية الجودة

المحاضرة الثانية: الحكامة والسياسة ودولة القانون

1/مفهوم دولة القانون:

هو مفهوم في الفكر القانوني الأوروبي القاري، الكلمة مستعارة من الأصل الألماني، والتي يمكن ترجمتها بأنها» الدولة القانونية»، «دولة القانون»، «دولة العدل»، أو «دولة للحقوق، وهو «الدولة الدستورية» التي يتم فيها تقييد ممارسة السلطة الحكومية للقانون، ويرتبط في كثير من الأحيان إلى مفهوم الأنجلو أمريكية لسيادة القانون.

في دولة القانون، تقتصر سلطة الدولة على مبدأ حماية المواطنين من الممارسة التعسفية للسلطة. في دولة القانون يتمتع المواطنون بالحريات المدنية قانونياً ويمكنهم استخدامها في المحاكم. ولا يمكن لبلد أن يكون به حرية ولا ديمقراطية بدون أن يكون به أولاً دولة قانون.

ويستند مفهوم دولة القانون على الأفكار التي اكتشفها ايمانويل كانت، على سبيل المثال، في بحثه في طبيعة الفضيلة: "إن مهمة إنشاء حياة عالمية دائمة السلام ليست فقط جزءا من نظرية القانون في إطار عقلاني بحت، ولكنها هي في حد ذاتها هدفاً مطلقاً ونهائياً.

لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تصبح الدولة مجتمعا يضم عددا كبيرا من الناس، بحيث يعيشون في ظل الضمانات المشرعة لحقوق الملكية الخاصة والتي يضمنها الدستور المشترك.

يجب أن تستمد سيادة هذا الدستور مسبقا من اعتبارات تحقيق المثل الأعلى المطلق والعدالة والإنصاف في حياة الناس تحت رعاية القانون العام .

2/أهم المبادئ من دولة القانون:

- تقوم الدولة على سيادة الدستور الوطني وتمارس القوة وتضمن السلامة والحقوق الدستورية لمواطنيها.

- المجتمع المدني شريكا مساويا للدولة (دستور جمهورية ليتوانيا يصف الأمة بأنها «تسعى للوصول إلى مجتمع مدني متفتح وعادل ومتناغم مع دولة في ظل سيادة القانون) الدولة القانونية.
- الفصل بين السلطات، السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية كأجزاء من الحكومة تحد من سلطة بعضها البعض وتوفر الضوابط والتوازنات بينها.
- السلطة القضائية والسلطة التنفيذية مرتبطة بالقانون (لا تعمل ضد القانون)، والسلطة التشريعية تكون مقيدة بمبادئ الدستور.
- يرتبط كل من السلطة التشريعية والديمقراطية نفسها الحقوق الدستورية والمبادئ الأولية.
- تفعيل شفافية الدولة، واشتراط تبريرات منطقية لجميع أفعال الدولة.
- مراجعة قرارات الدولة وأفعال أجهزة الدولة عن طريق جهة مستقلة، بما في ذلك قضايا الاستئناف والطعون.
- التسلسل الهرمي للقوانين، واشتراط الوضوح والتحديد.
- توفر المصداقية في أفعال الدولة، وحماية التصرفات الماضية التي حدثت بحسن نية من الإجراءات التي تتخذها الدولة في وقت لاحق، وحظر الرجعية.
- مبدأ التناسب في أفعال الدولة.
- احتكار الاستخدام المشروع للقوة.
- **3/العلاقة بين الحكامة السياسية ودولة القانون:**

تلعب الحكامة السياسة دورا فاعلا في صناعة دولة القانون ويتجسد من خلال توظيف توجهات المشرعين وأفكارهم السياسية في عملية الصياغة، بالتالي يكتسي التشريع الثوب السياسي للمشرع، فيكون القانون بذلك انعكاسا لوجه الحكامة السياسة، وبيت التشريع هو صرح السياسة. ولما ينتهي التشريع من كافة مراحله الدستورية، ينقلب دور الحكامة السياسة بأن تصبح تحت سيطرة القانون، وعلى السياسي أن يخضع لحكم القانون ويلتزم بآثاره.

بالمحصلة، يفترض بالقانون أن يقود الحكامة السياسة. فاذا كانت هي الموجّه للقانون، فإن قواعد القانون هي التي تحكمها وتصرفات السياسيين وسلوكهم، وبذلك لا يجوز للسياسي أن يقوم بتغيير معاني القانون وليّه أو تأويل أحكامه بما يتناسب مع أهوائه أو معتقداته السياسية وإخراجه عن سياقه القانوني

الصحيح. فإذا تم ذلك، فإنه حتما سيؤدي إلى إفساد القانون وحرفه عن غاياته الأصيلة بإقامة دولة العدل وصون مصلحة الدولة العليا، باعتبار القانون لا ينتمي إلى مجال ما هو كائن، بل ينتمي إلى ما يجب أن يكون ، فالأصل، يجب بالسياسة أن تمارس الفعل السياسي وفق الطريق الذي يخطه لها القانون، إذ تستمد جماعات السياسة وأفرادها وجودها وشخصيتها وشرعيتها من القانون، فإن خالفت أحكامه، عرضت نفسها للجزاء. وبذلك تظهر قوة القانون وصلابته بمواجهة مرونة السياسة وتقلباتها.

وعليه، إن تنظيم العلاقة بين القانون والحكامة السياسة، هي معيار استقامة المجتمع وبوصلة صلاح الدولة. ذلك أن المصلحة العامة هي مبنى كل من القانون والسياسة، ويجب أن يتكرس الوعي بأهمية هذه العلاقة وضرورتها لدى الجميع. فإن كان السياسي مؤثر في صناعة القانون، فالقانون هو الذي يستمر بحكم السياسة وعملها، وفق فلسفة تؤدي إلى ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتكريس مكانة الدولة باعتبارها دولة قانون ومؤسسات، بما يعني خضوع الجميع؛ أفرادا ومؤسسات وسلطات لحكم القانون الذي لا يمكن أن يمارس بانتقائية.

المحاضرة الثالثة: المواطنة والمشاركة السياسية والمؤسسات الانتخابية

لا شك أننا لا يمكن أن نعالج سلوك المواطنة في المجتمع دون التوقف أمام ظاهرة السلوك الانتخابي بالوصف والتحليل، فالتصويت من أهم حقوق وواجبات المواطن بوطنه. لماذا ننتخب؟ وغيرها م الأسئلة.

1/مفهوم الانتخاب:

الإنتخاب مؤسسة من المؤسسات التي تميز الأنظمة الحديثة ، إنه يمارس بدرجات مختلفة من النجوع والصدق، ممارسة تشمل ككل مكان على وجه التقريب في العالم المعاصر" ليشارك بذلك الفرد في بناء سياسة دوله ومواطنته بنسب متفاوتة ، حيث تقرر نخبة الأكثرية من أصوات الناخبين للمجتمع مساره وتحدد مصير أفراده بداخله، لذلك يجدر بنا الإشارة هنا إلى أنه "إذا كانت السياسة التي تتبعها الأكثرية متوجة على نحو معقول بالنجاح وتبلغ على وجه الإجمال تلك الأغراض التي كانت قد أعلنت عنها ، فإن انضمام جزء واسع على وجه التقريب من الأقلية ، انضماما سريع قليلا أو كثيرا ، يصبح محتملا . فطبيعة العلاقات بين الحكومة والمعارضة هي التي تشرح طبيعة العلاقات بين الأكثرية والأقلية، إذ تكشف هذه العلاقات تجربة تاريخية وتندرج في استراتيجيات أعدها الفن السياسي.

2/المشاركة السياسية في الجزائر:

أصبحت المشاركة السياسية في الجزائر موسمية وظرفية ترتبط بالمواعيد الانتخابية، حيث يظل التصويت الشكل المهيمن على أشكال المشاركة الفعلية الأخرى، فالملاحظ أن حجم المشاركة الفعلية تقلص بشكل ملحوظ وتم تسجيل نسبة عالية من المواطنين المقاطعين للتصويت، كما نجد اليوم، وفي كثير من الأحيان لا مبالاة واضحة لدى فئة واسعة من أفراد المجتمع الجزائري بعملية الانتخاب برمتها، وهو راجع لضعف الثقافة السياسية أحيانا أو لحالة الاغتراب السياسي اتجاه هذه العملية أو اتجاه العملية السياسية كاملة أحيانا أخرى. محددات السلوك الانتخابي: يكون فعل الانتخاب بالنسبة إلى معظم المواطنين منبثقا من عادة أو غريزة، فينتهي الناس على الأغلب إلى أن يقترعوا كما يقترع محيطهم. وهناك عدة مقاربات نظرية حاولت فهم محددات السلوك الانتخابي، ونوجز أهمها فيما يلي:

1/المحدد الترابي أو المجالي: فمنذ بدايات العملية الانتخابية ارتبط انتماء الأشخاص بالمجال الجغرافي والترابي واكتسى أهمية قصوى، لأنها وسيلة من وسائل تنظيم حياة الأفراد، ففي المجال القروي اختيار الناخب عادة ما يكون محافظا يعتمد الولاء المحلي، بينما المدينة التي تضمحل فيها معاني العصبية وأشكالها ينخفض الولاء المحلي بانخفاض التضامن الآلي والضمير الجمعي.

2/المحدد العقلاني: هنا يصبح السلوك الانتخابي أكثر عقلانية، ويبحث الناخب عن من يخدم مصالحه، وفق محدد الانتماء لجماعة معينة أو طبقة مثل طبقة العمال والمهاجرين فعادة ما نجد العمال يميلون للتصويت على الطبقات الاشتراكية، أما أصحاب الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المرتفع يفضلون التصويت على الأحزاب الليبرالية. المحدد المثالي: وهنا يتجه الناخب للتصويت على أقرب المترشحين لنموذجه المثالي. المحدد العقابي: يكون التصويت هنا على مرشح أو حزب كإجراء عقابي لمرشحين آخرين، فالناخب غير مقتنع أو منجذب له وإنما يستعمل التصويت له لمعاقبة الآخرين.

3/ المحدد التواصلي: الفرد أصبح أسيرا للصورة بسبب الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، ليتحول التصويت لمن يستطيع تقديم صورة لا تتطابق بالضرورة مع حقيقته لكنها مقبولة لدى المتلقي. الثقافة السياسية: تلتزم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع بتوفير حد أدنى من التنشئة السياسية للأفراد منذ الصغر وتحث الفرد على المشاركة السياسية بمختلف أشكالها ولا تقتصر على التصويت فقط لأن السلوك الإنتخابي جزء من المشاركة السياسية لكنه يكتسي أهمية بالغة. فتجتمع كل الأطراف في الجزائر على ظاهرة العزوف في المواعيد الانتخابية، فكل من المعارضة والسلطة تعترف بالظاهرة ولكنها تختلف في تبريرها وتفسيرها. ولاشك في أن

المشاركة السياسية في كل المجتمعات المتطورة تعتبر آلية من آليات تحقيق الترقية الاجتماعية، ولكن ضمن شروط التنافسية السياسية وقواعد العمل الحزبي النزيهة وتخضع للمساءلة الشعبية والمؤسساتية.

أنتجت إرهاصات العملية السياسية: العملية السياسية أوضاعا سياسية تتماشى مع هجانة الفضاء السياسي فيجب إدخال تعديلات تستجيب لها ومنها: -كلما كانت العملية السياسية هجينة وهشة وغير تنافسية، تتعطل آليات العمل السياسي التي من شأنها أن تفعل حياة الأفراد في المجتمع، وينعكس ذلك بشكل واضح على ضعف المنتخبين.-كلما زاد التضييق على أدوات الفعل السياسي وشعر المواطن بغياب الحق في تقرير المصير السياسي ومن ثم الحاضر والمستقبل، اضطرت السلطة إلى التساهل مع المنظومة الموازية سواء تعلق الأمر بالاقتصاد الموازي غير الرسمي ويتملص المواطن من التزاماته المدنية. أنظر كتاب: نور الدين بكيس، كيف تصبح مواطنا سيئا في الجزائر.

المحاضرة الرابعة: الدمقراطية والتنوع العرقي والديني والثقافي

1/مفهوم الديموقراطية:

عرّفها **جيم كيلكولين**: بأنها الحُكم من قِبل الشّعب نفسه، وأنها تُناقض حكم الأقليات، كما بيّن أنّ أيّ مدينة ديمقراطية ينبغي أن تتوفّر فيها المعايير التالية: خضوع شؤون المدينة لمجلس النواب. أن تكون عملية اتّخاذ القرارات مبنيّة على تصويت الأغلبيّة من الشّعب، **أما أندرو هيوود**: وضّح بأنّ للديمقراطية أشكالاً متعدّدةً، وعرّفها بكونها المشاركة الفعّالة ما بين الحكومة والشّعب، وتعاونهما من أجل تحقيق المصلحة العامة للبلاد. الدكتور جون هيرست: يشير الدكتور جون هيرست إلى أنّ الديمقراطية هي تمتّع المجتمع بحقّ السّيادة الكاملة، ويرى **جوزيف شومبيتر**: عبارة عن نظام مؤسسيّ يهدف إلى تمكّن الأفراد من اتّخاذ قراراتٍ سياسيّةٍ بالاعتماد على التّصويت. تاريخ الديمقراطية تمّ تطبيق الديمقراطية بشكلٍ بدائيّ في أنحاءٍ مختلفة من العالم منذ القِدم، إذ كانت أشكال الحُكم الاستبداديّة والأقليات هي أشكال الحُكم المنتشرة في ذلك الوقت، وانتشرت الديمقراطية بأشكالها المختلفة في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك يصعُب وجود نظامين للديمقراطية متماثلين تماماً، كما يصعُب إيجاد نموذج ديمقراطيّ واحد؛ حيث ظهرت أشكال مختلفة للديمقراطية، مثل: الديمقراطية الفدرالية، والرئاسية، وتلك التي تعتمد على نسبة التّصويت، أو على تصويت. الأغلبية.

2/أركان الديمقراطية:

يُمكن دعم البُنية التحتية للديمقراطية من خلال بعض الركائز والأركان، المرتبة حسب أهميتها على النحو الآتي: 1/**الانتخابات**: يتم إضافة الشرعية على الديمقراطية عن طريق الانتخابات النزيهة والحرّة، كونها وسيلة لمنع البعض من تفضيل مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، وتحدّ من احتكار السّلطة لصالح فئةٍ معيّنةٍ.

2/التسامح السياسي: تكمُن أهميته في تحقيق التنمية المستدامة، والتوصّل إلى عموم الفائدة على جميع الفئات المجتمعيّة، دون غضّ الطّرف عن أيّ منها. سيادة القانون: توجد علاقةٌ وثيقةٌ ما بين الديمقراطية وتطبيق القانون، إذ يُمكن للمواطنين الحُكم على شرعيّة الحكومة بعد إخضاع العملية السياسية للقوانين، ووضعها ضمن إطارٍ تنظيميّ. 3/**حرية التّعبير**: تُدلّ حرية التعبير على حرية المجتمع، وتعدّ الصحافة الحرة التي تسمح للأفراد بمناقشة القضايا المختلفة دليلاً على ديمقراطية النظام السياسيّ التّابع لذلك المجتمع. المساءلة والشفافية: تعدّ الحكومة التي تمَّ انتخابها من قِبل الشّعب مسؤولةً أمامه، ومن أجل التحقّق من إنجازاتها وقيامها بواجباتها، كتقديم الخدمات الصحية، أو تسعير الوقود، أو غيرها من الإجراءات ينبغي وجود مؤسّساتٍ مُحايدةٍ في الدّولة لتقييم ذلك، كسلطاتٍ قضائيةٍ مستقلةٍ. اللامركزية: تُشجّع اللامركزية المواطنين ليصبحوا أكثر وعياً من أجل المشاركة في الديمقراطية، وتُسهم في تقليل نفوذ القوى السياسية، كما تشير إلى مدى اقتراب الحكومة من حُكم الشعب، ولنجاح الديمقراطية ضمن اللامركزية ينبغي توافر موارد بشرية وكفاءة مؤسسية، وتمويل لا مركزيّ.

4/المجتمع المدني: يشمل العديدَ من الأنشطة والمشاركات كالمجموعات التي تهتمّ بقضايا معينة، أو المنتديات المجتمعية، أو الأندية، أو الجمعيات الخيرية، أو النقابات، إضافةً لمجموعات واسعة من الأعمال التطوعيّة، وغيرها من النشاطات التي تندرج ضمن المجتمع المدني، والتي بدورها تساعد على نمو الديمقراطية الشعبيّة في المجتمع.

***الديموقراطية والتنوع الثقافي والعرقي والديني:**

تلعب الديموقراطية دورا كبيرا في التنوع الثقافي لأن الثقافة تتخذ أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وبهذا المعنى يكون التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

إلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار بالكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها. ذلك أن حرية التعبير، وتعددية الديانات والأعراق، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الديني، وإتاحة الفرصة لجميع العقائد في أن تكون حاضرة في وسائل التعبير، هي كلها ضمانات للتنوع الديني والثقافي والعرقي والنماذج كثيرة ومتنوعة في الجزائر على الرغم من أن الدين الأول للجزائريين هو الإسلام بنسبة 95% إلا أن هذا لا يمنع من وجود أشكال عقائدية وعرقية أخرى.

المحاضرة الخامسة: الحكامة السياسية والحريات الفردية والجماعية

1/مفهوم الحكامة السياسية:

هي الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، لتحسين حياة المواطنين والسهر على رفاهيتهم، كما أنها تهدف إلى زيادة مستوى الدخل الفردي والوطني، وتقليل حدة الفقر والعناية بحقوق المواطنين، مما يجعنا نعتبر الحكامة السياسية نسقا في المؤسسات المجتمعية المعبرة عن حياة المواطنين، من خلال توفير آليات مناسبة لردع الفساد السياسي والإداري واستغلال السلطة والنفوذ في إهدار المال العام.

2/مفهوم الحريات الفردية:

حرية قول وإبداء وجهات النظر الخاصة والآراء الشخصية واختيار مكان العيش والعمل وما شابه ذلك، وهي مبدأ أساسي في المجتمع البشري، ويجب تحقيقها تاريخيا والدفاع عنها وذلك عن طريق إعطائها الأولوية من قبل المهتمين بالشؤون العامة في المجتمع، وبموجب هذه الحقوق والواجبات يستطيع أي فرد من المجتمع أن يتخذ قراراته بشكل مستقل تماما عن القضايا الرئيسية في حياته، ونتيجة لذلك يكون الشخص مسؤول بشكل تام أمام المجتمع عن عواقب قراراته ونتائج أفعاله. إن حرية الأفراد في العصور المختلفة والسياقات التاريخية تمتلك تعابير وتجسيدات مختلفة، مما أدى أيضا إلى ظهور أنواع مختلفة من الغلو والتشوهات داخل المجتمع.

تتمثل الحرية الفردية في ثلاثة مستويات من النشاط: **حرية الفكر والرأي، وحرية السياسة وتكوين الجمعيات، وحرية العمل والمبادرة الاقتصادية**، ولا شك في أن التأكيد التدريجي لهذه الفلسفات، وخصوصا التحررية، فإن الحرية الفردية يعود أصلها الطبيعي والأخلاقي إلى قدرة الشخص على السيادة الفردية وتملك الشخص لنفسه.

بالإضافة إلى ما سبق، التأكيد المطلق للحرية الفردية الغير مصحوبة بما يكفي من الإدراك وتعزيز القيم الأساسية الأخرى للإنسان ككائن اجتماعي والتي تتمثل في التآخي والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد والتي يمكن أن تؤدي، أو في واقع الأمر، قد أدت في كثير من الأحيان إلى إفقار البعد الأخلاقي للأنشطة وللسلوكيات الفردية والجماعية، وأيضا قد أدت إلى اشتداد الظلم وعدم المساواة الاجتماعية.

3/الحرية الجماعية:

كلّ مجتمع الحق في حرّية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات، وهذا الحقّ مكوّن أساسيّ للديمقراطية. ويشمل الحق في التجمع السلمي الحق في عقد الاجتماعات والاعتصامات والإضرابات والتجمعات والفعاليات والاحتجاجات، سواء عبر الإنترنت أو في الحياة الواقعية، ويشمل الحق في حرية تكوين الجمعيات حق الأفراد في التفاعل والتنظيم في ما بينهم للتعبير الجماعي عن المصالح المشتركة وتعزيزها والسعي إلى تحقيقها والدفاع عنها. ويشمل أيضًا الحق في تشكيل نقابات عمالية، وتشكّل حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات أداة لممارسة العديد من الحقوق الأخرى التي يكفلها القانون الدولي، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والمشاركة في إدارة الشؤون العامة، وتحمي المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

***الحكامة السياسية والحريات الفردية والجماعية:**

تضمنت مختلف الدساتير الجزائرية مند نشأتها أحكاما تكرس الحريات الفردية والجماعية ، وذلك من خلال حرصها على النص على أهم الضمانات التي تكفل الحريات الفردية والجماعية كما أحالت بعض تفاصيلها إلى القانون ، إلا أنه و مع صدور دستور 1996 الذي صدر في ظل حالة الطوارئ والذي بالرغم من إبقائه على جميع الحريات الفردية والجماعية، إلا أنه قد سجلت بعد صدوره نوع من الممارسات المخالفة للحريات تحت عذر حالة الطوارئ ، كالتضييق على حرية الصحافة وعدم احترام مبدأ قرينة البراءة وغيرها، مما يستوجب إعادة النظر في تقييد الحريات خاصة في الظروف الإستثنائية والتي يجب أن لا تخرج على الإطار الدستوري والقانوني.

المحاضرة السابعة: النوع والمشاركة في الحياة الاقتصادية والثقافية

تمثّل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مصدراً للحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية للمواطن عموماً، فهي تقوم على توفير المتطلبات الأساسية كالغذاء والتعليم والصحة والسكن المناسب والحصول على الخدمات وحماية الأسرة و المساهمة في الحياة الثقافية، وهذا ما يجعلها من أهم مشاركات الإنسان

نظراً لكونها تلبّي احتياجات حيوية لا بد منها في حياة الإنسان تمنحه الطمأنينة والاستقرار حتى يصبح قادرا على المساهمة في حركة التنمية و التطوير، كما أن تلك المشاركة تشكّل في الواقع منطلقاً أساسيا للحقوق المدنية والسياسية حيث لا يمكن للإنسان أن يمارس حقوقه السياسية وهو يعاني البطالة.

1/المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنواعها ومزاياها:

تندرج المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مضمن مجموعة من الحقوق الفرعية، وهي متنوعة من بلد إلى آخر، وسنحاول أن نذكر العديد من النماذج:

1/المشاركة في الأيام التحسيسية في قطاع الصحة: من خلال التنديد بالحصول على الرعاية الصحية الجيدة وإقامة المنشآت الصحية وتوفير البيئة الصحية المناسبة والحماية من المخاطر الصحية والأمراض المعدية والمحافظة على السلامة الجسدية والنفسية.

2/الحق في المشاركة في مؤسسات الناشئة للطلبة في الجامعة، مع الانضمام إلى مختلف النوادي الفكرية وفضاءات العلم والمعرفة.

على الرغم من عدم وجود ما يلزم الدولة بمشاركة المواطن في الحياة الاقتصادية والثقافية، إلا أنها ملزمة بطبيعتها لما تتصف به من خصوصية تجعل منها ضرورة إنسانية، فقد يؤدي إهمال البعض من تلك المشاركات إلى غليان شعبي و وقوع أحداث عنف و اضطرابات في البلاد كما هو الحال عندما تنتشر البطالة و الفقر و تغيب العدالة المجتمعية في بعض البلدان، و قد كانت سبباً في نشوب العديد من الثورات في العصر الحديث في العديد من دول العالم و كان آخرها ثورات الربيع العربي.

2/مزايا المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- تتطلب نشاط إيجابي: إن تلبية المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب قيام الدولة بأداء عمل معين، حيث يجب أن تعمل مثلاً على توفير فرص العمل والتعليم والغذاء للناس فعليا، وبالتالي لا يمكن تحقيقها دون القيام بذلك النشاط وذلك بعكس المشاركة المدنية و السياسية و التي يمكن تطبيقها بمجرد امتناع الدولة عن القيام بأي عمل يعيق ممارسة تلك الحقوق.
- تتطلب موارد كبيرة: إن تلبية المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب إمكانيات وموارد مالية ضخمة، ولذلك تتباين قدرة الدول على تقديمها بحسب توافر الموارد لديها ودرجة التقدّم والرقي ومدى وعي الحكومة واحترامها لحقوق الإنسان.

- ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الأفراد: فهذه الفئة من المشاركات تشكّل احتياجات أساسية للإنسان ويترتّب على غيابها خلل واضح يظهر من خلال تدنّي مستوى المعيشة وانتشار الجوع والمرض والفقر والجهل والبطالة في البلاد.

المحاضرة الثامنة: المقاربات الترابية وعلاقتها بالفقر والفساد والإقصاء

يعتبر موضوع الحكامة الترابية من أهم المواضيع التي استأثرت باهتمام المجتمعات الحديثة باعتبارها الإطار الأمثل لبلورة استراتيجية جديدة قادرة على بناء صرح التنمية المجتمعية التي قوامها الحكامة والاستدامة، لذلك أصبحت الشغل الشاغل للباحثين عن مخرج للأزمات والإخفاقات التي تعرفها المنظمات الدولية والدول والشركات والإدارات العمومية، غير أن تداول هذا المصطلح غالبا ما يلفه الغموض والالتباس من حيث تاريخ نشأته وتطوره وتحديد معناه، ولعل ذلك من المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية، حيث عادة ما يصعب تقديم تعريف موحد وجامع لمفهوم معين، غير أن ذلك لا يمنع من البحث المنظم ومحاولة الوصول إلى جذوره لفهم معانيه ومقاصده. كما أن الحكامة الترابية ليست فكرة مجردة أو شعارا يرفع من أجل الاستهلاك، بل هي منظومة متكاملة تتطلب ضرورة توفر وتفاعل مجموعة من الأسس والمقومات، والتي لم تكن ذات مرجعية أو أهداف موحدة. وبناء عليه سنحاول معالجة هذه الإشكالية انطلاقا من تحديد مفهوم الحكامة الترابية من جهة، ومن جهة ثانية سنقف عند أهم مقارباتها ومبادئها.

1/مفهوم الحكامة الترابية:

يعرفها الباحثون بأنها: الحكم الذي تباشره القيادات السياسية والإدارية بقصد تحسين الأوضاع الحياتية للمواطنين وتحقيق رفاهيتهم، بموافقتهم ورضاهم وعبر إشراكهم واستقطاب دعمهم للمشاريع، وعبر تملكها أيضا. وتتوخى الحكامة الجيدة رفع مداخيل الأفراد والتقليل من حالات الفقر والحاجة والعوز، مع العناية بحقوق المواطنين، بشكل يجعل من الحكامة نسقا مؤسساتيا ومجتمعيا يستجيب لحاجيات الناس، في إطار شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة تتوخى تحقيق المصلحة العامة، بالتوظيف الأمثل للوسائل المادية والبشرية والمالية، لغاية إقامة دولة ديمقراطية ضامنة للحقوق وموفرة لإمكانيات ووسائل تقييم السياسات والبرامج العمومية ولأدوات المحاسبة والمساءلة.

***الحكامة الترابية وعلاقتها بالفقر والفساد والإقصاء:**

إن تنامي التحولات ذات الأبعاد المتعددة وتنوع الفاعلين المحليين، وتزايد إرادة الانخراط ورغبة الساكنة في المشاركة في مسلسل اتخاذ القرار والمساهمة في المشاريع الترابية، قد أحدثت تغييرا جوهريا في معادلة الحكامة الترابية، وبناء عليه، فقد أدى تعدد مستويات الحكامة وانتشار بنياتها على المستوى الوطني والجهوي، وكذا تنوع المتدخلين، إلى جعل قضية تدبير المجالات الترابية، قضية تكتسي درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد، لذلك لا يمكن اختزالها في مجرد عملية تفويض قانوني للاختصاصات وتدابير نقل لبعض سلطات الدولة إلى الجماعات الترابية وهيئاتها المحلية، باعتبار أن قضية الحكامة تستلزم تدبير مسلسل متكامل لإشراك ممثلي الساكنة في صناعة القرار الترابي.

صحيح إن الفاعلين المعنيين بحكامة المجالات الترابية لا يستوطنون بالضرورة نفس المجال الترابي ولا تربطهم دائما علاقات القرب الجغرافي المنظم، أو الانتماء إلى نفس الشبكات، ولو كانوا يتقاسمون قيما وأهداف مشتركة، وبهذا المنظور وانطلاقا من هذه الصورة تنطرح تعقيدات الإشراك وعمليات الإدماج في مسلسل اتخاذ القرار. وكيفما كانت صيغ تدخلات الفاعلين وما قد يطبعها من تناغم أو تكامل أو تناقض مع توجهات السلطات الترابية، فإن غرضها النهائي هو تكملة أو تصحيح أو محاولة التأثير في التدخلات العمومية.

ولقد اتخذت الجزائر العديد من المبادرات الإصلاحية لتقوية الحكامة والتدبير الجيد للسياسات والمرافق العمومية، من خلال تحديد الآليات والأدوات اللازمة لمواكبة الجهة والعمالات والأقاليم لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، وبالإصلاحات التي همت محيط الأعمال والاستثمار، وتحديث التدبير العمومي، واستنبات البنيات المؤسساتية للوقاية من الفساد ومحاربة الرشوة وحماية المال العام وغيرها، إلا أن تلك التدابير القانونية والتشريعية، على أهميتها، هي في حاجة إلى تفعيل وتنزيل على أرض الواقع، بشكل تقترن فيه الممارسة بتحقيق نتائج ملموسة وفعلية من شأنها تحسين قدرة الجزائر وجهاته على التنافس لرفع وتائر التنمية والقضاء على الفقر ، وحل إشكاليات التشغيل من أجل القضاء على البطالة باعتبارها السبب الرئيسي في انتشار الإقصاء والعوز، بالإضافة إلى جوانب القصور والعجوزات التي تعاني منها الإدارات العمومية وطرق الحكامة ذات الصلة بالموارد البشرية، التي تعاني بدورها من نواقص وأعطاب مرتبطة بالسلوك المهني السلبي، وبتدبير المسار الوظيفي، وذلك فضلا عن سوء تدبير الصفقات والممتلكات العقارية، وتجاوزات شركات التدبير المفوض، والتأخر التاريخي الحاصل في ترسيخ مقومات النزاهة والشفافية والموضوعية والمسؤولية وتكافؤ الفرص والمساواة وغيرها من المبادئ والقيم الموجهة للتدبير العمومي، ومبادئ الحكامة الجيدة.

ومن المؤكد أن موضوع الحكامة الترابية وعلاقتها بالفساد السياسي والإداري يعد من المرتكزات الأساسية للسياسات والبرامج الحكومية، ومعلوم أيضا أن الجماعات الترابية وعلى رأسها الجهة تعتبر من الفاعلين والشركاء الأساسيين في تدبير تلك المجالات الترابية، وفي إحداث مشاريع التنمية المحلية، وهي التي تتحمل مسؤولية تسيير المرافق المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية على المستوى الترابي، وذات العلاقة المباشرة بتقديم الخدمات للمواطنين وتحسين جودتها لفائدة المرتفقين، الذين لهم حق إبداء ملاحظاتهم والتعبير عن مواقفهم من طبيعة الخدمات المقدمة لهم.

***آليات وحلول لمواجهة الفقر والفساد والإقصاء:**

تولي المصالح اللامركزة على صعيد العمالات والأقاليم، مأمورية تنفيذ السياسات والبرامج العمومية الحكومية، وتقديم العون والمساعدة للجماعات الترابية وهيئاتها، دعما لها للقيام بصلاحياتها. غير أن هناك العديد من العقبات التي تنتصب كتحديات ذات علاقة بمسطرة تنزيل برامج التنمية الجهوية، باعتبارها من أهم آليات الحكامة الترابية، وبدعمها بقصد الاستجابة لمختلف تطلعات وحاجيات الساكنة، من بنيات تحتية أساسية، ومرافق وتجهيزات عمومية محلية، وذلك بغرض تلبية مطالب الجمهور في الحصول على خدمات مرفقية نوعية وذات جودة. وإن إحداث وتطوير أنظمة معلومات ومراصد جهوية من شأنها المساهمة في توفير المعطيات المساعدة على الاضطلاع بمهام التخطيط والتدبير العمومي.

*تفعيل برامج التنمية الجهوية وفق آلية التعاقد، وفي إطار عقود- البرامج، التي تحدد حقوق والتزامات كل طرف والجدولة الزمنية للإنجاز ورصد الاعتمادات المالية الضرورية لذلك. وتعد هذه الطريقة منهجية ناجعة تطبعها الشفافية وحماية صرف المال العام، وتتبع مراقبة التدبير، ينبغي العمل على توحيد ضوابط صياغتها وحسن تدبيرها وتنفيذها.

*ومن أجل تطوير الحكامة الجيدة وتفعيل قواعدها، ينبغي دعم القدرات التدبيرية للجماعات الترابية، عبر تحديث أساليب التدبير. وطالما أنه قد تم إصدار الدوريات مرفقة بنماذج للهياكل التنظيمية الخاصة بالهيئات الترابية، وإحداث الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وإعطاء الانطلاقة لأنشطة عدد منها، بالمصادقة على ميزانياتها والأنظمة الأساسية لموظفيها، فإن الظروف تعتبر مواتية لإعطاء دفعة قوية لممارسة تدبيرية جديدة.

ويعتبر تدبير الممتلكات الخاصة بالجماعات الترابية، إحدى أهم القضايا التي ينبغي العناية الفائقة بحكامتها، لا سيما لأن الحاجة ماسة في الوقت الراهن لمنظومة قانونية تستهدف تحديث أساليب ومساطر تدبير الأملاك العقارية والمنقولة وتنميتها وإصلاحها بشكل يستجيب لحاجيات ومتطلبات

التنمية المحلية. ومن المستحسن والمطلوب العمل على توفير الخبرة الاستشارية والقانونية المتعلقة بالتدبير، وتنظيم الدورات التكوينية، وإعداد دليل عملي شامل لمختلف المساطر، والعمل على تفعيل النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع.

المحاضرة التاسعة: الإدارة العمومية الواقع والآفاق

تتجه التحولات السياسية والاقتصادية ومالها من تأثيرات وانعكاسات على مؤسسات الدولة وعلى التسيير العمومي، عمدت الجزائر إلى البحث عن طرق جديدة لتسيير المرافق العمومية من شأنها ضمان فعالية أكثر في التسيير وتحسين نوعية الخدمة المرفقية، الأمر الذي وضعها أما خيار تحرير النشاطات العمومية وإشراك القطاع الخاص، زيادة على ما لذلك من دور في خلق موارد مالية جديدة، بعيدا عن الخزينة التي أصبحت تعاني تحت وطأة التراجع المستمر للعائدات المتأتية من الجباية البترولية.

***التوجه نحو رقمنة القطاع العام والخاص:**

1/دواعي التخلي عن الإدارة التقليدية

الإدارة لغويا تعني؛ الخدمة أو الأداء التي تتخذ لتحقيق هدف معين، أما اصطلاحا فهي تنفيذ الأعمال عن طريق الآخرين لتحقيق هدف معين، فالإدارة بمفهومها التقليدي هي العمل مع أشخاص آخرين أو من خلالهم من أجل تحقيق أهداف كل من المنشأة وأعضاءها، وأهداف الإدارة عمومية ترتبط بكل أفراد المجتمع في الدولة، فالإدارة العامة هي الأجهزة الإدارية للدولة التي تتمثل في الوزارات المختلفة والإدارات والمصالح التابعة لها باعتبارها أشخاص القانون العام .ويتضمن مفهوم الإدارة العديد من الأنشطة أو الوظائف هي؛ التخطيط والتنظيم والتنسيق والتحفيز والتوجيه والرقابة، الإدارة بصورةٍ عامة هي مجموعة من الأنشطة البشرية المهمة، والتي تؤثر بدورها على حياة الإنسان من كل النواحي؛ حيث إن قيام المجتمعات يعتمد بصورة شبه كاملة على الإدارة الجيدة التي توظف الموارد الاقتصادية والبشرية لخدمة المجتمع، ويمكن تعريف الإدارة بإيجاز بأنها عملية تنظيمية تعتمد على التخطيط والتنسيق والتي تطبق على الموارد الاقتصادية والبشرية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج بأقل تكاليف .وتعني الإدارة التقليدية "علم وفن يتم من خلالها تحقيق الهدف بأفضل الطرق وأقل التكاليف؛ إنجازها في الوقت المطلوب بالاستغلال الأمثل لإمكانات المتاحة لها، ففي الإدارة التقليدية تظهر سيطرة مجموعة من العاملين في المنظمة على أعمال العاملين الآخرين؛ وذلك للقيام تظهر سيطرة مجموعة من العاملين في المن بالوظائف للوصول إلى تحقيق الهدف".

وتظهر سلبيات الإدارة التقليدية في نظام سير العمل بين الموظفين؛ ألنه بسبب هذا النظام ينصب اهتمام الغالبية من الموظفين من إنهاء وقت العمل بأي صورةٍ كانت؛ حتى ينعموا كبرى تقف في بالراحة من دون النظر إلى الإنجاز والسعي لرقي المؤسسة، وهناك طامةٌ وجه صغار السن من الموظفين؛ فالعمل قائم على العاطفة مما يؤدي إلى مراعاة توزيع العمل البسيط على كبار السن وزيادة الأعباء على الشباب؛ مما يصيبهم بالإحباط.

2/حتمية الانتقال إلى الرقمة الإدارية :

إن العولمة والتطور الحاصل في المجتمعات المتقدمة أدى إلى ظهور الإدارة الإلكترونية التي تواجدت من أجل أداء أفضل، منها تبسيط الإجراءات، التخلص من البيروقراطية وإعادة النظر في عالقة المواطن بالإدارة لتقديم خدمات له وقتما شاء وأينما تواجد. فهي طريقة من الطرق الجديدة لتطوير العمل الإداري والرقي به في مجالات عديدة، فلقد اقتنعت الجزائر على غرار العديد من الدول بحتمية التغيير ومسايرة العولمة بالانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية لإحداث تغييرات والاستفادة من منجزات التقنيات لتوفير الوقت والجهد وإرساء الثقة بين المواطن والحكومة. فأمام هذه المبادرات التي تسعى لنجاح الدارة الإلكترونية، إلا أنها تسير بوتيرة بطيئة بسبب بعض المعوقات التي تحول دون تطبيقها بصورة سليمة منها، نقص الإمكانيات المادية والمالية وأخرى بشرية لعدم توفر الكفاءات المتخصصة ومعوقات تقنية كعدم استعداد الإدارة للمحافظة على أمن المعلومات.

المحاضرة التاسعة: الحكامة الرقمية التحديات المخاطر والقيود

يعد موضوع الحكامة الرقمية من المواضيع المعقدة والمتشعبة، لارتباطها بمجالات متعددة وحقول معرفية متنوعة، بحيث يكتسي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمية بالغة، لما لها من أثر في تحديث المجتمع وتعزيز الاقتصاد وتحصين الأمن والاستقرار، وأيضا كون الفضاء الرقمي أصبح أداة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستخدمة لوظائفه وآلياته، حيث يشهد العالم تطورا هائلا ومتسارعا في تكنولوجيا الاتصال والمعلوميات، وخصوصا مع ظهور شبكات الاتصال الرقمية، والتي جعلته يعيش ثورة جديدة، يصطلح عليها "الثورة الرقمية"، التي لا تقل آثارها عن نتائج الثورة الصناعية، إذ غيرت العديد من المفاهيم السائدة، وإذ أضحت مكونا أساسيا في منظومة القيم لدى الأفراد، وأحدثت تغيرات عميقة وجدرية في أساليب العمل في عدة ميادين، حيث طالت مختلف المجالات.

وبالرغم من تعدد هذه المزايا فقد صاحبها مجموعة من الانعكاسات السلبية التي تقف عقبة أمام تطوير المجتمع، وأصبحت تفرض وبشكل ملح التفكير في نهج أسلوب حكامة جيدة في تدبير الفضاء الرقمي.

1/مفهوم الحكامة الرقمية:

ي مبادرة حديثة لجعل عملية الحكم أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة، هدفها هو استخدام التكنولوجيا من أجل الصالح العام للمجتمع، يؤمّن هذا النظام تقديم الخدمة للمواطنين بأقل تكلفة وجهد ووقت باستخدام خدمات الإنترنت، كما أنه يضمن وجود علاقة قوية بين الدولة والمجتمع المدني وعمل السلطات العامة على جميع مستويات

2/نماذج ومعوقات تطبيق الرقمنة في الجزائر

لقد شهدت الجزائر سلسلة من التطورات خاصة بعد حتمية الولوج إلى عالم التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات والمعلومات، وضمن مبادرة التحول الرقمي ودفعا للمخططات التحول لخدمة وطنية الكرتونية، ولكن بالمقابل فان إدخال الذكاء الصناعي في الإدارة الجزائرية قد يصطدم بعدة عوائق ومعوقات نوجزها في التالي :

***نماذج تطبيق الرقمنة في الجزائر:**

إن تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة للمواطن في ظل تحسين وتطوير المرفق العام مسعى السياسة العامة، فبدأت الجزائر تخطو نحو إدارة الكرتونية بإدخال وسائل الاتصال في مختلف الإدارات، سنتناول بعض نماذج تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.) مركب، 2020 ،الصفحات 126-128 (4.1.1رقمنة مصلحة الحالة المدنية لقد تم إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة البيانات متطورة، متواجدة على أجهزة رئيسية بخفضيها، وذلك ليتم استرجاعها الحقا، سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من اجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرر نسخ الكرتونية على شبكة الإنترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن، ليتمكن من حفظها أو طباعتها، رقمنة جواز السفر)جواز السفر البيومتري)لقد أخذت هذه الوثيقة حصة الأسد من اهتمام وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وذلك لما تعتريها من أهمية بالغة لدى المواطنين، وخصصت لها جانب خاصا في موقعها الإلكتروني، يختص في الطلب الإلكتروني لجواز السفر، حيث تتضمن كل المعلومات اللازمة من استمارة الطلب والوثائق المطلوبة، المعايير الصورية اللازمة، وكذا إمكانية متابعة مراحل الحصول على

هذه الوثيقة، رقمنة بطاقة التعريف الوطنية)بطاقة التعريف الوطنية البيومترية)لقد قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر، بإقرار جملة من الإجراءات وكذا التقنيات لتمكين الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، وذليك من خلال تطبيق الكرتوني موحد، تم وضعه من قبيل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، حيث يمكن للمواطن من القيام بالإجراءات الحصول على هذه الوثيقة، بداية من تحميل استمارة لطلب هذه الوثيقة، ومتابعة مراحل معالجتها إلى معرفة مرحلة استعمالها عبر هذا التطبيق الإلكتروني.

*ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية.

*غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الإلكترونية.

*مقاومة التغيير في المنظمات، والمؤسسات الوطنية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي – .ارتفاع التكلفة المادية لإنشاء شبكة المعلومات الدولية، فهي تحتاج إل شبكة اتصال جيدة وأجهزة حاسوب، وهذا يرتبط بالقدرة على تمويل المبالغ اللازمة لذلك – .قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذلك كفاءة عالية.

*غياب الإرادة السياسية الداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية، وإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.

*عدم وجود بيئة عمل الكرتونية محمية وفق أطر قانونية، تحدد شروط التعامل الإلكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق، وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.

التخوف من تقنية وعدم الإقناع بالتعاملات الإلكترونية، خوفا عما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية – .وجود العديد من الفيروسات والتي تتناقل بين أجهزة الحاسوب من خلال شبكة المعلومات الدولية – .وجود بعض الاتجاهات السلبية من قبل بعض المدراء والموظفين نحو استخدام التقنيات الحديثة ومنها شبكة المعلومات الدولية – .عدم دقة وصحة جميع المعلومات الموجودة في شبكة المعلومات الدولية، فقد توجد مواقع غير معروفة أو مشبوهة 4 .خاتمة :إن استعمال تطبيق تكنولوجيا المعلومات – أو ما يطلق عليه بالذكاء الصناعي– على نمط التسيير الإداري يترتب عليه مسألة المهددات الأمنية الناتجة عن سوء تطبيق التكنولوجيا في التسيير الإداري بطريقة غير مدروسة و الذي يوصلنا إلى نتيجة أخرى تتمثل في مسألة الأمن الإلكتروني ومسألة

أمن المعلومات كناتج استعمال الرقمنة في التحول لنمط تسيير الإدارة لنصل بعده إلى مفهوم الثقة الرقمية.

المحاضرة العاشرة: الجهوية بين المناطقية وسياسة الجوار

1/مفهوم الجهوية:

مصطلح واسع الاستخدام في المغرب والجزائر وتونس وغيرها من الدول كإسبانيا وإيطاليا، والسياق الرئيسي لاستخدام هذا المصطلح هو سياسي إداري، وهي تعني أيضا إقليم أو منطقة أو جهة، وهي نمط تدبيري يرتكز على تقسيم المجال الوطني، إلى جهات بهدف التخطيط لتنميتها، وتطبيق اللامركزية، وتهدف أيضا إلى إبراز وتعزيز خصائص ومميزات إقليم معين، وذلك بالدفاع عن هذه الخصائص وحفظها في إطار الدولة الموحدة من خلال المطالبة بمنح صلاحيات أوسع للمنطقة أو الجهة في غالبيتها ذات طابع إداري، و في السياق الإداري السياسي يستخدم مصطلح الجهوية للدلالة على اتجاه الدولة المركزية لمنح الجهات أو الأقاليم سلطات إدارية واقتصادية وسياسية.

2/سياسة الجوار

أُطلقت سياسة الجوار لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق الداخلية والخارجية للدولة، سواء في الجنوب أو في الشرق،

تستند سياسة الجوار إلى التزام الولايات بالعمل معا في المجالات الرئيسية ذات الأولوية. وتقوم هذه الشراكة على القيم المشتركة، وتعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي. كما تضيف سياسة الجوار التي تمت مراجعتها أولويات مشتركة للتعاون أبرزها: التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار، لأمن الهجرة والتنقل.

التمايز هو المبدأ التوجيهي لعلاقات الجزائر ما مختلف الولايات وهذا ما خلف ثنائية المركز والهامش، على الرغم من السياسات التي وضعتها الدولة من أجل التركيز على المصالح المشتركة، وهذا يسمح بالملكية والمرونة في تصميم الدعم لطموحات كل الولايات الشريكة.

ويتمثل جوهر سياسة الجوار في الطموح إلى تعميق المشاركة مع المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين.

وتتيح سياسة الجوار للولايات الشريكة إمكانية أكبر للوصول إلى السوق والإطار التنظيمي للدولة ومعاييره ووكالاته وبرامجه الداخلية.

***الجهوية في الجزائر:**

يتميز المجال الجزائري بفوارق جهوية كبيرة، ترجع جذورها التاريخية إلى ما قبل مرحلة الاستقلال، لذلك سعت الدولة منذ الاستقلال إلى معالجة هذه القضية، حيث نجد مسألة التوازن الجهوي والعدالة المجالية حاضرة في صلب الوثائق الأساسية للدولة، وكذا الوثائق المتعلقة بتهيئة المجال الوطني. ورغم مرور أكثر من خمسة عقود ونصف على الاستقلال إلا أنه لوحظ استمرار فروقات كبيرة في المجال الوطني. ولعل من أبرز أسباب الفشل في تحقيق تنمية متوازنة تحد من هذه الاختلالات والفوارق، المركزية الشديدة التي تميز هيكل الدولة الجزائرية، والغياب العملي للمستوى الجهوي أي المستوى الوسطي بين الدولة والولاية في التنظيم الترابي، في الوقت الذي نجد الكثير من الدول المتقدمة والنامية أخذت بالنظام الجهوي وحققت نتائج كبيرة على صعيد التنمية المتوازنة.

الأستاذة: ندى بوكعبن